

مناهج التعليم الديني العالي في تركيا

بكر قارلغا وشامل الشاهين

المدخل: نظرية تاريخية:

للتعليم الديني في تركيا ماضٍ طويل يعود إلى زمن السلاجقة. حيث قام الوزير نظام الملك بتأسيس المدرسة النظامية في بغداد سنة ٤٥٩هـ/١٠٦٩م زمن السلطان السلجوقي ملك شاه، وذلك من أجل الوقوف في وجه التيارات الباطنية والاسماعيلية الشيعية التي كانت منتشرة يومها، ومن أجل ترسيخ عقيدة أهل السنة والجماعة. ثم فتحت فروع أخرى لهذه المدرسة في حواضر الدولة السلجوقية المختلفة مثل بلخ ونيسابور وهرات وأصفهان والبصرة. وقد كان يدرس في هذه المدارس العقيدة الأشعرية الذي أسسه الامام الأشعري، وطوره الإمام الجويني، والإمام الغزالي وصار هذا المنهج سياسة رسمية للتعليم في دولة السلاجقة.

تأسيس المدارس وتطورها:

انتقلت مناهج التربية والتعليم والبناء الإداري في المدارس النظامية كما هي من دولة السلاجقة العظمى إلى دولة السلاجقة في الأناضول، ومنها إلى وراثتها الطبيعي دولة آل عثمان.

ومنذ تأسيس الدولة العثمانية قام العثمانيون بتزويد بلادهم بالمكتبات الكبيرة والفنية بالكتب النفيسة والنادرة، واهتموا بالعلماء المسلمين الموجودين في جميع بلدان العالم الإسلامي، وقدموا الإمكانيات الكبيرة لخدمة هؤلاء العلماء وجلبوهم إلى بلادهم.

وهكذا صارت المراكز العثمانية قبل فتح استانبول مثل إزنيك وبورصة وأدرنة من المراكز العلمية التي يجتمع فيها فحول العلماء. ولقد بدأت التنظيمات الخاصة بالعلوم الدينية في عهد السلطان محمد الفاتح والذي فتح مدينة قسطنطينوبوليس (استانبول) التي كانت مركز العالم النصراني وجعلها عاصمة للمسلمين.

حيث قام السلطان بإنشاء الجوامع والمقابر في مختلف الأماكن لإحياء ذكرى شهداء الإسلام الذين سقطوا عند أسوار استانبول خلال المحاضرات العديدة التي قام بها المسلمون منذ عهد الخلفاء الراشدين وحتى تلك الفترة، وأنشأت المدارس والخانات والحمامات وغيرها في أطراف هذه الجوامع وأعطائها شكلاً ورونقاً جميلاً لهذه المدينة الساحرة.

كما قام بإنشاء جامع كبير من الكنيسة القديمة للحواريين ومقابر البيزنطيين ولا يزال هذا الجامع يعرف باسمه (جامع الفاتح)،

كما أنشأ ثمانى مدارس في الجهة الشمالية للجامع، وثمانى مدارس أخرى في الجهة الجنوبية وسماها بالصحن الثمان.

وكانت هذه المدارس على مستوى الجامعات المعاصرة، كما أنشأ مدارس أخرى سماها مدارس "التتمة"، وكان عددها ثمان مدارس.

وكانت مدارس الصحن تتشكل من تسع عشرة غرفة، منها خمس عشرة غرفة للطلاب واثنان للمعيدين، واثنان للحراس^(١). أما في مدارس التتمة فتوجد ثمانى غرف، غرفة لكل ثلاثة طلاب.

وكان يطلق على الأستاذ في هذه المدارس اسم "مدرس" وعلى مساعده اسم "معيد". وكانت البلاد الإسلامية الناطقة بالعربية تسمى الذي يَدْرُسُ في المدارس طالباً، أما السلاجقة فقد كانوا يسمونه "الفقيه" أو "الملازم".

وكان العثمانيون يسمون الطالب الذي يدرس في قسم التتمة "سُخْتَه" ويسمون الطالب الذي يدرس في مدارس الصحن التي هي أعلى من مدارس التتمة باسم "دانشمند".

وكان الطلاب يدرسون حسب نظام الدرس والمعمول به اليوم في الولايات المتحدة أو بشكل يختلف عنه قليلاً وليس كنظام الفصول المنتشر اليوم في أوروبا.

كما قام السلطان سليمان القانوني بإنشاء مدرسة السلیمانية التي هي بمثابة جامعة إسلامية ضخمة، كما أنشأ بقربها جامعاً كبيراً ويعرف حتى اليوم باسمه "جامع السلیمانية".

وكان التعليم في هذه المدرسة (أو الجامعة) يعتبر أعلى مرتبة من التعليم في مدارس الفاتح، وقد كان التعليم في مدارس السلিমانيّة يشمل سبعة أقسام عرفت الأقسام الخمسة الأولى منها باسم (التتمة)، وعرف القسمين الآخرين باسم (الصحن)، والذي جعل قسم منه لدار الحديث والقسم الآخر لدار الطب.

وهكذا دخلت دراسة الطب كعلم منفصل ضمن منهج هذه المدارس. والمعلومات التي وصلت الينا تدل على أن علم الطب كان على شكل علاقة بين الصانع وخادمه وبين المعلم وتلميذه أكثر مما هو منهج تعليمي تربوي معروف لدى الأمم اليوم. كما يتضح أيضاً أن العلوم التقنية المعروفة اليوم لم تتخذ مكانها في منهاج المدارس الإسلامية كقسم مستقل بل كانت على شكل تعليم منفرد وتطبيقي. وبعد أن يأخذ التلميذ تعليمه الأساسي من القرآن والتجويد في الجوامع يبدأ بالذهاب إلى المدارس الرسمية والتي تبدأ بـ :

١- مدارس العشرينات:

وهي بمثابة المدارس الابتدائية، وسميت بذلك لأن الأستاذ فيها كان يأخذ أجرة يومية قدرها عشرون ليرة عثمانية، ومدة التعليم فيها بين سنة وستين. ويدرس فيها الطالب الكتب التالية:

أ- كتاب المطول لسعد الدين التفتازاني: في البلاغة.

ب- كتاب حاشية التجريد للسيد شريف الجرجاني: في علم الكلام.

ج- كتاب شرح الفرائض للسيد شريف الجرجاني: في الفقه.

كما سميت هذه المدارس "بمدارس شرح التحريد" أيضاً.

٢- مدارس الثلاثينيات:

وسميت بذلك لأن الأستاذ فيها كان يأخذ أجره يومية قدرها ثلاثون ليرة عثمانية، كانت مدة التعليم تتراوح فيها بين ثلاثة أشهر وستين.

وكان يدرس الطالب فيها الكتب التالية:

- أ- كتاب التوضيح في أصول الفقه لصدر الشريعة.
- ب- كتاب شرح المعارف لسعد الدين التفتازاني: في البلاغة.
- ج- شرح التحريد للسيد شريف الجرجاني: في علم الكلام.
- د- كتاب مصابيح السنة للبخاري: في الحديث.

٣- مدارس الأربعينيات:

وسميت بذلك لأن الأستاذ فيها كان يأخذ أجره يومية قدرها أربعون ليرة عثمانية، ومدة التعليم فيها كانت بين خمسة أشهر وثلاث سنوات.

وكان يدرس الطالب فيها الكتب التالية:

- أ- كتاب مفتاح العلوم للسيد شريف الجرجاني: في البلاغة.
- ب- كتاب التنقيح وكتاب التوضيح لصدر الشريعة: في أصول الفقه.
- ج- كتاب مصابيح السنة للبخاري: في الحديث.
- د- كتاب شرح الوقاية لصدر الشريعة: في الفقه.

٤ - مدارس الخمسينيات:

وسميت بذلك لأن الأستاذ فيها كان يأخذ أجره يومية قدرها خمسون ليرة عثمانية، ومدة الدراسة فيها تتراوح بين ستة أشهر وسنة.

ولقد قسمت هذه المدارس الى قسمين قسم داخلي وقسم خارجي:

القسم الداخلي: وكان يدرس الطالب فيه الكتب التالية:

أ- كتاب الهداية للمرغيناني: في الفقه.

ب- كتاب شرح المواقف لعضد الدين الإيجي: في علم الكلام.

ج- كتاب مصابيح السنة للبغوي: في الحديث.

القسم الخارجي: وكان يدرس الطالب فيه الكتب التالية:

أ- كتاب الهداية للمرغيناني: في الفقه.

ب- كتاب التلويح لسعد الدين التفتازاني: في أصول الفقه.

ج- كتاب صحيح البخاري: في الحديث.

د- تفسير الكشاف للزمخشري.

هـ- تفسير البيضاوي.

٥ - مدارس الستينيات:

وسميت بذلك لأن الأستاذ فيها كان يأخذ أجره يومية قدرها

ستون ليرة عثمانية، وكانت مدة التعليم فيها سنة واحدة.

وكان يدرس الطالب فيها الكتب التالية:

أ- كتاب الهداية للمرغيناني، وكتاب شرح الفرائض للجرجاني: في الفقه.

ب- كتاب شرح المواقف لعضد الدين الإيجي: في علم الكلام.

ج- كتاب صحيح البخاري: في الحديث.

د- تفسير الكشاف للزمخشري.

هـ- كتاب التلويح لسعد الدين التفتازاني: في أصول الفقه.

وقد كانت المدارس العثمانية تدرس في منهاجها بشكل عام العلوم والكتب التالية:

١- البلاغة:

أ- شرح المطول؛ وشرح المفتاح، لسعد الدين التفتازاني.

ب- مفتاح العلوم، للسيد شريف الجرجاني.

٢- الكلام:

أ- التجريد، لناصر الدين الطوسي.

ب- حاشية التجريد، للسيد شريف الجرجاني.

ج- شرح المواقف، لعضد الدين الإيجي.

٣- التفسير:

أ- الكشاف، للزمخشري.

ب- معالم التنزيل، للقاضي البيضاوي.

٤- الحديث:

مشارك الأنوار، مصابيح السنة، صحيح البخاري.

٥- الفقه:

- أ- شرح الفرائض، للسيد شريف الجرجاني.
- ب- شرح الوقاية، لصدر الشريعة.
- ج- الهداية، للمرغيناني.

٦- أصول الفقه:

- أ- تنبيه الأصول والتنقيح، لصدر الشريعة.
- ب- حاشية التلويح، لسعد الدين التفتازاني.

ولقد بلغ عدد المدارس في القرن الخامس عشر ٢٧٠ مدرسة منها ٣٢ مدرسة عشرينيات و ٢٢ مدرسة ثلاثينيات و ٢٩ أربعينيات و ١٤٧ مدرسة خمسينيات و ١٨ مدرسة ستينيات و ٧٦ مدرسة مختلفة.

الإجازات:

عندما تلقى نظرة على الإجازات التي كان يحصل عليها العلماء في عهد الدولة العثمانية نجد أن سلسلة شيوخهم تلتقي وتتحد عند الإمام فخر الدين الرازي، ومنه إلى الإمام الغزالي، منه إلى إمام الحرمين أبو المعالي الجويني. وهذا يدل على أن الفكر السني انتقل من مدرسة الرازي إلى مدرسة الغزالي، وأن هذا الفكر انتقل إلى الدول العالم الإسلامي بواسطة المدارس النظامية.

ولقد وجدنا في الإجازات الموجودة في مكتبتنا الخاصة والتي اعطيت للعلماء في مختلف المدن العثمانية مثل: أرضروم،

والعزیز، وتوقاد، وبوردور، واستانبول، قد ذكر فيها أسماء العلماء المحليين في القرن السادس عشر.

كما أننا نجد بعد ذكر اسم العالم "ملائجل" في هذه الإجازات تأخذ سلسلة التلقي بذكر أسماء العلماء مكررة في الإجازات الأخرى وهذه السلسلة هي:

إبن میرزا جان الشيرازي ت ؟، ومیرزا جان حبيب الله الشيرازي ت ٩٤٤هـ/١٥٣٧م وعمر بن محمد الشيرازي ت ؟، وجلال الدين الدواني ت ٩٠٨هـ/١٥٠٢م، ووالده أسعد الدواني ت ؟، ومظهر الدين محمد كازروني ت ٨٤٣هـ/١٤٤٠م، والسيد الشريف الجرجاني ت ٨١٦هـ/١٤١٣م، ومحمد ابن مبارك شاه البخاري ت ٧٨٠هـ/١٠٧٨م، وقطب الدين الرازي ت ٧٦٦هـ/١٣٦٤م، ونجم الدين علي بن عمر القزويني ت ٦٧٥هـ/١٢٧٦م، وفخر الدين الرازي ت ٦٠٦هـ/١٠٢٩م، والإمام الغزالي ت ٥٠٥هـ/١١١١م، وابو المعالي الجويني ت ٤٧٨هـ/١٠٨٥م.

الحصول على الإجازة:

وفي المراحل الأخيرة للدولة العثمانية كان على الطالب الذي يرغب في الحصول على الإجازة العلمية أن يدرس العلوم التالية:

التفسير وأصول التفسير، والحديث وأصول الحديث، والفقہ وأصول الفقہ، والكلام، والمنطق، والمناظرة، والحكمة الطبيعية، والحكمة الإلهية، والصرف، والنحو، والمواعظ، والبلاغة.

والكتب التي كانت تدرس في هذه العلوم هي:

- أ- الألف باء (الأبجدية) والقرآن والتجويد.
- ب- كتاب الأمثلة والبناء والمقصود: في الصرف.
- ج- كتاب العوامل والإظهار والكافية وملاحامي: في النحو.
- د- كتاب إيساغوجي للأبهري، والإستعارة، والفناري،
والشمسية، وقول أحمد: في المنطق.
- هـ- كتاب التصورات والتصديقات والمطول: في البديع والبيان.
- و- كتاب نور الإيضاح، والحلبي، والقُدوري، والمملتي: في
الفقه.
- ز- كتاب شرح العقائد، والقاضي مير، وشرح المواقف، وجمال:
في علم الكلام.
- ح- تفسير الجلالين، وتفسير البيضاوي وحواشيهما.
- ط- صحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومشارك الأنوار، ومصايح
السنة: في الحديث.

فساد المدارس ومؤسسات التعليم:

المدارس تمثل أهم المؤسسات العثمانية والتي كانت تتكون من:
المؤسسة السيفية أي: الإدارة العسكرية.
المؤسسة القلمية أي: إدارة الدولة.
المؤسسات التعليمية "المدارس":

أعطت الدولة العثمانية المؤسسات التعليمية (المدارس) أهمية
كبيرة، حيث نلاحظ أن هذه المدارس في جميع مراحلها كانت

تسير وفق نظام جيد وفي تطور مستمر مواكبا تطور الدولة السريع.
كما كان لها نشاطها المؤثر في المجتمع الإسلامي آنذاك.

وفي نهاية عهد السلطان سليمان القانوني أخذت المؤسسات
العلمية نصيبها من الإنحطاط كغيرها من مؤسسات الدولة.

حيث بدأ هذا الإنحطاط بتوسط بعض السلاطين ووجهاء
الدولة في تعيين أساتذة غير أكفاء للتدريس في هذه المدارس، ومن
ثم تعيين إداريين غير أكفاء في المؤسسات العلمية.

ومثال ذلك إصرار السلطان سليمان القانوني على تعيين
الشاعر باقي مدرساً بشكل يخالف قوانين وأنظمة المدارس^(٢).

كما تم تعيين ابن أستاذ السلطان مراد الثالث محمد بن سعد
الدين أفندي قاضياً على مكة وهو صغير السن ثم عين قاضياً على
استانبول، ثم قاضي عسكر الأناضول (وهو منصب كبير في الإفتاء).

كما يُروى أن السلطان محمد الثالث قال: "إنني مدحت
شيخ الإسلام "بستان زاده أفندي"، وعلى أثرها ذهب إلى تعيين أخيه
الجاهل قاضي عسكر الروملي"^(٣).

وبهذا الشكل وغيره تم تعيين قضاة ومدرسين غير أكفاء في
مناصب مهمة جداً في مؤسسات الدولة التعليمية وغيرها^(٤).

كما أدت الصراعات بين الأمراء لتولي سلطة الدولة إلى
أزمات إدارية واقتصادية وإجتماعية كان نتيجتها إنتشار الفوضى
والتمرد والتكتلات الطبقية والإجتماعية ضد الدولة ومؤسساتها
وأفرادها.

وكل هذه الأمور كان لها تأثيراً مباشراً في انحطاط هذه المدارس وضعفها وابتعادها عن أهدافها الرئيسية ودورها المؤثر في المجتمع وتوجيهه.

ولقد صدر عام ١٥٧٦م بيان إعترفت الدولة فيه بقبول الطلبة في المدارس بشكل غير قانوني، كما أن بعض الطلبة تخرجوا قبل نهاية مدة الدراسة، وقد أدى هذا إلى منع حقوق بعض الطلبة في المدارس، كما أدى ذلك إلى تعيين مدرسين وأساتذة غير أكفاء. وعليه أخذت الدولة بعض الإجراءات الجديدة، ولكن هذه الإجراءات لم تكن كافية لإعادة المدارس إلى ما كانت عليه في بداية عهد السلطان سليمان القانوني، واستمرت هذه الأوضاع والأحوال كجرح نازف طيلة هذه الفترة.

وكان يتبدأ معاش أطفال العلماء الكبار والوزراء والمسؤولين الأخرى منذ عهد الطفولة. فمثلاً يصير الطفل الرضيع منهم طالباً منتظماً، وعندما يتكلم يكون مدرساً، وعندما يبلغ الحلم يصير استاذاً كبيراً (ملاً).

يقول المفكر العثماني قوجي بيك في مذكرته والتي رفعها الى السلطان مراد الرابع: "لقد فسدت المدارس بعد عام ١٥٩٤م وانحطت عما كانت عليه سابقاً. وقد تم عزل شيخ الإسلام صنع الله أفندي لمرات عديدة، وقد أدى ذلك الى خوف العلماء والإداريين من عزل السلطان لهم عند قولهم الحق، وبدأ التملق وترجيح المصالح الشخصية، وكل هذا أدى الى ابتعاد هذه المدارس عن

نهجها السليم. كما انتشرت الرشوة من أجل الحصول على المناصب. كما اخذت المدارس والمراكز العلمية بالضعف والتدهور. وعم الجهل وأخذ الناس لا يفرقون بين العلم والجهل، وابتعدوا عن تشجيع ابنائهم وحثهم على طلب العلم^(٥).

وكتاب جلبي الشهير بحاجي خليفة (ت عام ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٥م)، وهو من أكبر علماء عصره كما هو من أشهر علماء الدولة العثمانية يقول في "كشف الظنون"، بعد دراسته لأوضاع الدولة العثمانية: "وكانت سوق الفلسفة والحكمة نافقة في الروم أيضاً بعد الفتح الإسلامي الى أواسط الدولة العثمانية. وكان شرف الرجل في تلك الأعصار بمقدار تحصيله، واحاطته في العلوم العقلية والنقلية. وكان في عصرهم فحول ممن جمع بين الحكمة والشريعة كالعلامة شمس الدين الفناري، والفاضل قاضي زاده والرومي، والعلامة خواجه زاده، والعلامة علي قوشجي، والفاضل ابن المؤيد، وميرم جلبي، والعلامة ابن كمال، والفاضل ابن الحنائي، وهو آخرهم.

ولما حل أوان الانحطاط ركبت ريح العلوم، وتناقضت بسبب منع بعض المفتين عن تدريس الفلسفة وسوقه الى درس الهداية والأكمل. فاندست العلوم بأسرها إلا قليلا من رسومه فكان المولى المذكور سبباً لانقراض العلوم من الروم كما قال مولانا الأديب شهاب الدين الخفاجي في خبايا الزوايا. وذلك من جملة اماراة انحطاط الدولة كما ذكره ابن خلدون (انظر ابن خلدون، المقدمة،

مجلد ٣، ص ٩١)، والحكم لله العلي العظيم^(٦). وهو يكرر نفس الآراء في كتابه الشهير "ميزان الحق في اختيار الأحق باللغة التركية"^(٧).

محاولات اصلاح المدارس

أ- مرحلة ما قبل التنظيمات:

خلال مرحلة النهضة في أوروبا وتطور الإكتشافات فيها، كانت الدولة العثمانية تصارع مشكلاتها الداخلية، وفي النهاية اضطرت الدولة العلية العثمانية التي كانت الممثل الأخير للعالم الإسلامي، إلى عقد معاهدة كارلوفجا سنة ١٦٩٩م بعد حروب استمرت مدة ١٦ سنة مع (إيطاليا) الفينسيين والبولونيين والنمساويين، كما اضطرت إلى أن تعترف بقوة عدوها القديم (العالم النصراني). وبعد ذلك بدأ البحث عن الجديد.

وانطلاقاً من ذلك جرت محاولات للحصول على العلم والتكنولوجيا المعاصرة الموجودة في الغرب، لكنها توقفت بسبب تمرد البحار "باترونا خليل" سنة ١٧٣٠م. ولاشك أن الجهود التي بذلها أعداء الدولة العثمانية في الداخل والخارج، والسلوك السلبي "لإبراهيم باشا"^(٨)، وعدم كفاءة المثقفين والموظفين العثمانيين، وعدم كفاية المؤسسات التي تعدهم كان له دوراً مهماً في تخلف الدولة العثمانية.

وبعد ذلك جاءت مرحلة النظام الجديد زمن السلطان سليم الثاني سنة ١٨٠٨م والقضاء عليها بتمرد "قباچي مصطفى"، وقيام السلطان محمود الثاني بإلغاء الإنكشارية التي تعتبر محاولة تسعى لإصلاح الدولة وتنظيمها، لكنها باءت بالفشل الذريع، واختتمت هذه المحاولات بإعلان التنظيمات الخيرية سنة ١٨٣٩م.

وفي المرحلة التي بدأ فيها العالم يصغر وبدأت الثورة الصناعية تتقدم بخطى عملاقة، بدأت الامبراطوريات الاستعمارية بالتخطيط لتقاسم العالم في هذه المرحلة المهمة من الزمن. وكانت المحاولات التي جرت لإلحاق الدولة العثمانية بركاب العلم والتقنية المعاصرة تعاق بسبب النقص في العقلية الداخلية من طرف، وبالتأثيرات الخارجية المتمثلة بالتقليد للغرب من طرف آخر. وفي النهاية دُفِعَت الدولة الإسلامية الكبيرة والدول الإسلامية الأخرى المرتبطة بها إلى مأزق شديد، وأدى ذلك إلى إحداث جرح لا يلتئم في بنية الدولة الإسلامية والمجتمع المسلم. ولانزال الى اليوم نصارع هذه المغامرات التي بدأت قبل حوالي ٣٠٠ سنة.

ب- مرحلة ما بعد التنظيمات:

كانت التنظيمات عبارة عن نتيجة ضرورية، وكانت التطلعات والفوضى التي وقعت فيها الدولة طيلة ١٤٠ سنة (١٦٩٩-١٨٣٩م) قد أدت إلى حدوث أزمة شديدة وكأنها صراع موت أو حياة، وكانت هذه الأزمة هي أزمة ثقافية أكثر مما هي أزمة عسكرية وإدارية. وكانت هذه الأزمة الثقافية تؤثر على المؤسسات الأخرى

للدولة بشكل كبير وغير مرئي، وذلك لأن جذور هذه الأزمة كانت تمتد حتى مرحلة ما قبل تأسيس الدولة العثمانية ولزمن الغزالي. ولا يمكن التوصل إلى حل سليم لهذه المشكلة التاريخية إلا انطلاقاً من هذه النقطة.

لقد بدأت وجهة التغيير في الفكر الإسلامي بعد الإمام الغزالي، وأصبحت بعد الإمام فخر الدين الرازي على عكس ما كانت عليه وصارت السينوية الطبيعية والمنطقية ذات الصبغة الأرسطية اليونانية كحجر أساسي تبنى عليه العلوم الدينية الإسلامية وخاصة علم الكلام والتفسير. وبعد فترة أضاف عليها الصوفية وخاصة فكر ابن عربي المستند إلى وحدة الوجود والإشراقية الباطنية للسهروردي المقتول والمزدوجة بالمازدئية الإيرانية القديمة. فصار هذا التركيب أساساً للأزمة الفكرية في العصور المتعاقبة في العالم الإسلامي أجمع.

فلما ظهرت الدولة العثمانية في صحيفة التاريخ كانت آثار هذه الأزمة قد انتشرت في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، فبدت الدمور والتخلف في العلوم الإسلامية والفكر الإسلامي وما استطاعت الدولة العثمانية حل هذه الأزمات لأن نظام التدريس كانت قائمة في الدولة العثمانية على هذا التركيب المذكور.

ومن غير المتوقع أن يُنتظر حل لمثل هذه الأزمة من طرف البيروقراطية الحكومية التي كانت تسمى القلمية ولا من أركان الجيش التي كانت تسمى السيفية.

وكان من المتوقع أن تقوم بذلك الحل جماعة العلماء
 والمثقفين آنذاك ولكنهم كانوا في حالة لا يستطيعون فيها التفكير في
 هذه القضية، ولا شك أنه يمكن إضافة بعض العوامل الأخرى ولكن
 السبب الرئيسي كان ثقافياً علمياً. حيث كان أسلوب إعداد القسم
 المتعلم، والدروس التي تابعوها، والعلوم التي حصلوها في هذه
 الدروس، والنظام التسلسلي الهرمي الذي حافظوا عليه بجدية،
 والتجهيزات التي كانوا يملكونها لم تكن على المستوى الذي
 يستطيع تخطي هذه الأزمة. والغريب في ذلك أن صنف العلماء لم
 يكن يحمل همّ هذه القضية حتى تلك الفترة. لذلك بدأت التنظيمات
 في مرحلة لم تكن فيها البلاد مستعدة لها والمنورين والمثقفين لم
 يكونوا مستعدين أيضاً. لكن الاعراض عن التنظيمات ومقاومتها لم
 يكن يقدم حلاً. وذلك لأن السبب الرئيسي الذي أجبر الدولة
 والمجتمع على ذلك هو الوضع التاريخي والوضع الذي كان فيه
 العالم آنذاك.

ومع الأسف لم تستطع المدارس إنتاج الحلول الجديدة
 لتحديد نفسها تجاه هذه التطورات، وبدأت تفقد الإمتيازات التي
 كانت تملكها وتنقطع صلتها بالمجتمع يوماً بعد يوم. وقد جرت
 بعض النشاطات لإصلاح الوضع المتردي للمدارس سنة ١٥٧٦م
 وسنة ١٥٧٧م و سنة ١٥٧٩م زمن حكم السلطان مراد الثالث.
 وأخيراً تقرر وضع نظام للتربية والتعليم في المدارس وأعد قانون
 المدارس سنة ١٥٩٨م. كما تكرر إتخاذ مثل هذه القرارات زمن

السلطان أحمد الأول والسلطان أحمد الثالث والسلطان محمود الأول.

وقد أعد مشايخ الإسلام "حميد زاده مصطفى أفندي" (ت ١٧٩٤م) و "درّي زاده محمد عارف أفندي" (ت ١٨٢٠م) زمن السلطان سليم الثالث برامج لإصلاح المدارس. وقد تم تقديم هذه الدراسات الإصلاحية على شكل لائحة إلى السلطان، حيث جعلت على شكل قانون للمدارس سنة ١٧٩٣م وسنة ١٧٩٥م.

كما قد قام شيخ الإسلام "زين العابدين أفندي" (ت ١٨٢٣م) زمن السلطان "محمود الثاني" ببعض المحاولات لإخضاع المدرسين والطلاب إلى النظام إلا أنه لم يوفق في ذلك.

وكذلك فشلت اللائحة التي أعدها الوزير المشهور "كجه جي زاده عزت ملا" (ت ١٨٢٩) في تقديم الحلول الجذرية للمشكلة^(٩).

وكما بينا قبل قليل فإنه لم يتم تناول أوضاع المدارس خلال حركة التجديد التي جرت في جميع مؤسسات الدولة ابتداءً من زمن السلطان محمود الثاني وحتى إعلان فرمان التنظيمات (١٨٣٩م) وفرمان الإصلاحات (١٨٥٦م)، وبدل ذلك قاموا بفتح المدارس الأوروبية التي أدت إلى زعزعة وهدم كيان الدولة من الجذور وبشت التفرقة في البلاد. وقد حشدت الدولة جميع إمكانياتها لدعم المدارس التي تقدم التعليم على الطراز الأوروبي وتركت المدارس العثمانية بحالها حتى مرحلة المشروطية الثانية عام ١٩٠٨م. وكانت

المدارس العثمانية - والتي استمرت على قيد الحياة بأموال صدقة الفطرة والزكاة أو بدعم الأوقاف - تصارع صراع موت أو حياة بسبب عدم توفر الإمكانيات لها وبهذا لم تستطع أن تواكب تطور العلوم التقنية الحديثة، وصارت عبارة عن مؤسسات منغلقة على نفسها لا علم لها بما يجري في العالم الخارجي من تطور وتقدم. ورغم اعتراضها على كثير من الأمور الجديدة إلا أنها لم تقدم أي بديل. بينما نجد المدارس المعاصرة في تطور مستمر وفي جميع المجالات وعكست بذلك صورة التخلف التي حملتها المدارس الأخرى، وبهذا استطاعوا ان يسيطروا على جميع المراكز العليا في الدولة.

مرحلة السلطان عبدالحميد:

لقد سعى السلطان عبدالحميد الثاني - الذي اتخذ السياسة الإسلامية أساساً لإدارته - التعامل بالحسنى مع هذه المؤسسات وخاصة بعد أن قام مدحت باشا - الذي خلع عمه عبدالعزيز - بإثارة طلبة المدارس وحرّضهم على المظاهرات في الشوارع، لكنه لم يفعل شيئاً جدياً من أجل تطوير هذه المدارس من الناحية المادية أو الفكرية أو العلمية.

وقد وصف شيخ الإسلام مصطفى صبري هذه الأوضاع في كتابه "المجددون الدينيون" بقوله: "إن أهم عامل هدام يعود الى العهد السابق (أي عهد السلطان عبدالحميد الثاني) يمكن أن نجده في حصر الدولة جل اهتماماتها بالمدارس المعاصرة التي أنشأت إلى

جانب المدارس العثمانية الشرعية القديمة بعد اهتمامها بالجيش والتمايلات الأخرى. ورغم أن المدارس المذكورة اعلاه لم تستطع تقديم الفائدة المطلوبة منها إلا أنها لم تقصر في صراع المدارس الحديثة التي تنافسها. وإن انشغال الحكومات بها بين مشاغلها الرسمية كان مرادفاً للإستئثار لها بشكل دائم. ولم يشاهد أي توجه في قلوب الأهالي وخاصة سكنة القصر (أي قصر بلدز لسلطان عبدالحميد الثاني) إتجاه هذه المؤسسات. ولم يكن الأشراف وأعالي الناس يُدرّسون أبناءهم في هذه المدارس الشرعية القديمة. وكان صنف المتعلمين مجبورين على حمل لقب السوفتا (السختة - أي الطلبة) إلى جانب لقب طلبة العلوم، لذلك لم يجد صنف المتعلمين رغبة إلا بين أبناء الفقراء وسكان الأناضول من الأتراك^(١٠).

وكذلك كتب شيخ الإسلام مصطفى صبري في مقالة الإفتتاح بمجلة بيان الحق - التي كان صاحبها و مؤسسها - بمناسبة مناقشة الميزانية العلمية في مجلس النواب سنة ١٣٢٩هـ - حول الموضوع: "لقد اتخذ السابقون - يقصد مرحلة السلطان عبدالحميد - سياسة الترقى والحيطة تجاه هذه المؤسسات (المدارس الشرعية القديمة) لدرجة عدم الإقتراب تماماً أو تركها لحالها وهذا يدل على أنه أهمل، حقه ووصياته على هذه المؤسسات العلمية، وتركها في عطالة دائمة وكأنه يقول لندعها تتلاشى بنفسها، وأحياناً كان يظهر وكأنه يمنحها بعض المسامحات إلا أنه كان يقصد من وراء ذلك تخريبها"^(١١).

لكن السلطان عبدالحميد كان يُبرز الإحترام الزائد للذين نشأوا في المدارس الشرعية ولم يقصر أبداً في هذه الناحية. وسعى للصراع ضد المنورين العلمانيين الغربيين، كما سعى لاستخدام أساليب الجماعة التقليدية في تحقيق ذلك.

ولكي يقضي على تأثير المثقفين الذين يستخدمون جميع أساليب ومعطيات الفكر المادي الواقعي الذي تطور في الغرب. فياترى، ماهو مدى تأثير الأعمال التي قام بها السلطان عبد الحميد في المرحلة التي لايمكن استخدام الأفكار المتعفنة التي فقدت قيمتها وخاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر منها من أجل مكافحة وباء الكلويرا بناء على طلب محمد ظافر أفندي، وسعيه لمكافحة التيارات القومية التي ولدتها الثورة الفرنسية بالتدابير العسكرية أو بنشر التكايا والزوايا في جميع القرى بناءً على اقتراح أبي الهدى الصيادي.

وفي النتيجة لم يستطع السلطان عبدالحميد في ارضاء أي زمرة بالمعنى الكامل وصار الجميع ضده ماعدا الإسلاميين والمتصوفة، ولقد أدى هذا التوازن السياسي الظاهري الى ربيع القوى العلمانية الغربية والتي ساندتها القوى الخارجية، وبالتالي نمى العلمانيون واكتسبوا قوة مع الزمن بسبب المؤسسات التعليمية المعاصرة التي أسسها السلطان عبدالحميد نتيجة لسياسة التنظيمات ودعمه لها في الوقت الذي كانت تن فيه الدولة وتحتضر تحت وطأة الفقر وعدم توفر الإمكانيات.

ولعدم رضى السلطان عبدالحميد لم يقم رجال الدولة ولا العلماء بكتابة أية لوائح حول إصلاح المدارس. وكون السلطان على اتصال دائم مع الصوفيين سعى لتطوير ونشر التكايا وخاصة تكايا الطرق الرفاعية والقادرية والشاذلية.

ولم يتحدث عن إصلاح المدارس زمن السلطان عبدالحميد سوى خير الدين التونسي الذي عرض اقتراحات مهمة جداً، لكن السلطان لم يعرلها أي اهتمام.

عندما وجه السلطان عبدالحميد الثاني سؤالاً شفافياً لخير الدين باشا عن كيفية تخليص الدولة من المآزق والضغط الداخلي والخارجية، وعمّا يجب القيام به من أجل اعمار البلاد وتحقيق أمن الشعب ورفاهيته قدم خير الدين باشا بتاريخ ١٢ جمادي الأول ١٢٩٧هـ الموافق ٢٢ نيسان ١٨٨٠م للسلطان لائحة فيها أجوبة على هذه الأسئلة. وقد بيّن في هذه اللائحة أن جميع الأمم المتحضرة وصلت الى هذا المستوى الحضاري اليوم بتطبيق العدل التام ونشر الحق وتطبيق القوانين بشكل متساوي بين المواطنين، وأن الرفاهية والأمن هي من المبادئ الأساسية في الدولة العثمانية وأنها طبقت في الدولة العثمانية منذ زمن طويل. كما أنها حملت في إحدى يديها السيف الصارم للنصر وفي اليد الأخرى الأحكام الشرعية المطهرة والتي تمثل العدالة.

كما بيّن فيها أهمية تشكيل مجلس شرعي في باب ولاء الفتوى بانتخاب عشرة أشخاص علماء من أشهر وأفقه العلماء

الموجودين ولمدة خمس سنوات، وتنظيم قانون علمي بالإستفادة من معلومات أرباب الوقوف من العلماء لتعيين كيفية انتخاب وتعيين وتبديل الأعضاء، وتقسيم هذا المجلس الى قسمين متساويين تعود رئاسته الى شخص من كل قسم لرؤية المصالح الشرعية. ونشر وتعميم العلوم الشرعية، وتعيين أحوال ووظائف المدرسين والطلبة، وتفريق وترتيب الكتب العقلية والنقلية درجة درجة والتي ستدرس في كل علم، وصورة تدريس العلوم الشرعية في الأرياف وفي استانبول^(١٢).

كما طرح موضوع إصلاح المدارس بعد المشروطة الثانية (١٩٠٨م) بشكل واسع وأطلقت بعض الخطى المهمة في هذا المجال. وقد قام خالص أفندي الذي استلم رئاسة "وكالة الدرس" التي كانت هي القسم الذي ينظم المدارس في المشيخة الإسلامية سنة ١٩٠٩م بدراسات وأبحاث تجعل المدارس تتماشى مع متطلبات العصر. وقد قرر الصدر الأعظم سعيد باشا وضع العلوم الحديثة في المناهج المدرسية. ورغم أنه أراد وضع دروس الفيزياء والكيمياء والرياضيات والهندسة والجغرافيا وغيرها من العلوم إلى جانب العلوم الدينية إلا أنه لم يوفق في ذلك.

وقد أطلقت أهم الخطى الاصلاحية للمدارس زمن المفكر الإسلامي الكبير سعيد حليم باشا عندما كان صدراً أعظماً وكان "مصطفى خيرى أفندي الأوركوبى" شيخاً للإسلام ووزيراً للأوقاف (١٩١٤-١٩١٧م). حيث تم تنظيم التعليم في المدارس بإعداد نظم

المدارس. وقاموا بتوحيد المدارس تحت اسم "مدارس دار الخلافة العلية" وقسموها إلى قسمين: تالي وعالي. وكان يدرس في قسم التالي إلى جانب دروس المدارس القديمة العلوم المعاصرة والفلسفة. أما في القسم العالي فقد كانت تدرس العلوم الإسلامية بشكل كامل إلى جانب الأقسام الإختصاصية المتعلقة في كل علم. كما كانت هناك مدرسة اسمها مدرسة المتخصصين يتم فيها إجراء الإختصاصات في فروع التفسير والحديث والفقہ والكلام والفلسفة والتصوف، وكانت بمثابة مدرسة تمنح درجات الماجستير في الإختصاص^(١٣).

لكن ظهرت ردود فعل واعتراضات على تدريس العلوم الحديثة في هذه المدارس وخاصة في المناطق الواقعة خارج استانبول من أراضي الإمبراطورية العثمانية. وناقشوا حرمة وتحليل تدريس هذه الدروس من النظرة الإسلامية وانتقل الموضوع إلى المشيخة الإسلامية، وأفتى شيخ الإسلام "موسى كاظم أفندي" بتحليل تدريس هذه العلوم قائلاً: ماقول شيخ الإسلام - دام بابه مرجع للأنام - في تدريس علم الجغرافية والتاريخ باللسان العربي أو غيره كاللسان التركي والهندي وتدريسهما، هل يجوز أم كيف الحال؟

الجواب : الله تعالى أعلم ، نعم يجوز.

كتبه الفقير موسى كاظم عفى عنه

كما كتب العلماء الموجودون في استانبول بياناً باللغة العربية

حول ذلك وبينوا وجوب تدريس هذه العلوم.

وقد تم تأسيس مدرسة الواعظين ومدرسة الأئمة والخطباء فيما بعد سنة ١٩١٧م. ثم تم توحيد هاتين المدرستين تحت إسم "مدرسة الإرشاد". لكن قبل أن تعطي هذه المدارس ثمارها الأولى انفجرت الحرب العالمية الأولى، وانهارت الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب.

لم تستطع المدارس الشرعية العثمانية التقليدية تجديد نفسها منذ القرن الثامن عشر. وقد لعبت عقلية العلماء في ذلك دوراً مهماً يضاهاى دور النظام التعليمي والدروس التي كانت تدرس في هذه المدارس.

وإذا درسنا النشاطات العلمية للأشخاص الذين شغلوا منصب المشيخة الإسلامية - الذي هو أعلى منصب علمي وديني في الإمبراطورية العثمانية - منذ بداية حركة التجدد في القرن الثامن عشر وحتى إنهار الدولة في القرن العشرين تتشكل لدينا فكرة حول هذا الموضوع.

ومن المعلوم أنه منذ زمن ملا شمس الدين الفناري (١٤٢٤م) الذي كان يعتبر أول شيخ للإسلام في الدولة العثمانية وحتى شيخ الإسلام محمد نوري أفندي (١٩٢٢م)، يعني خلال ٤٩٨ سنة تبدل ١٨٥ شيخاً للإسلام منهم ٢٤ شخصاً مكررين، أي أن عدد الذي جلسوا في مقام المشيخة ١٢٩ شخصاً.

وقد جاء ١٤ شيخ الإسلام منذ البداية (ملا فناري ١٤٢٤ - ١٤٣١م) حتى نهاية مرحلة السلطان سليمان القانوني والشيخ أبى

السعود أفندي (١٥٤٥-١٥٧٤م) خلال ١٢٠ سنة، وكان جميعهم ماعدا واحد منهم هو (فخر الدين الأعجمي) قد ألفوا آثاراً مختلفة في شتى العلوم. ومقابل ذلك نجد أنه منذ زمن الشيخ أبي السعود أفندي (١٥٧٤م) وحتى آخر شيخ الإسلام محمد نوري أفندي (١٩٢٢م) جاء ١١٥ شيخاً للإسلام خلال ٣٥٠ سنة. ولم يكن لهؤلاء أية آثار تذكر سوى الفتاوى التي كانوا يعطونها بسبب مقامهم في المشيخة وكتابة الأشعار التي كانت منتشرة في الحياة الثقافية يومها إلا ماندر. وخلال فترة ١٥٧٤-١٨٠٠م أي خلال ١٢٥ سنة تبدل ٧٦ شيخاً للإسلام لم يكتب منهم سوى ١٣ شيخاً، أما خلال الفترة المتبقية ١٢٢ سنة فقد تبدل ٣٩ شيخاً للإسلام لم يكتب منهم أحد سوى ٨ مشايخ.

أما المواضيع التي كتب فيها مشايخ الإسلام فكانت حتى زمن أبي السعود أفندي بشكل عام: الفلسفة والكلام والتفسير والفقه وغيرها من المواضيع الدينية الأساسية والمواضيع غير الدينية. ويشاهد أنهم كتبوا آثاراً متنوعة ومختلفة جداً. ومقابل ذلك نجد أنه منذ زمن السلطان سليمان القانوني وحتى نهاية عهد السلطان عبدالحميد كانت الآثار التي كتبت قليلة من ناحية العدد وضيقة جداً من ناحية المواضيع ومحدودة وسطحية، وكانت مواضيع نظرية كالنحو وغيرها من المواضيع التي ليس لها علاقة بالعلم ومايدور فيه. مع العلم أنه حدثت تغيرات كبيرة في الأنظمة العالمية في تلك المرحلة وحدثت تطورات سريعة لم تكن مشهودة من قبل. ويجب الاعتبار

بموقف المشيخة الإسلامية السلبية في هذه المرحلة التي حدثت فيها تغيرات كبيرة فمثلاً كان السلاطين العثمانيون يقبلون أيدي شيوخ الإسلام في بداية الدولة العثمانية حتى عهد السلطان سليمان القانوني وبعد ذلك انعكس الأمر وصار شيوخ الإسلام يقبلون أيدي السلاطين. وفي العصور المتأخرة للدولة صار شيوخ الإسلام لا يستطيعون أن يقبلوا أيدي السلاطين ولكن كانوا يكتفون بتقبيل أطراف ألبستهم فقط.

٢- مرحلة ما بعد السلطان عبدالحميد الثاني:

نرى في هذه المرحلة أنه تم تأليف الكتب المختلفة والجديدة والتي تعالج الأمور الدنيوية بشكل عام حيث دخل علماء المدارس معترك الحياة وعالجوا مشكلاتها عن قرب وبدأوا يهتمون بالأمر السياسي بشكل جدي.

وإذا نظرنا إلى الكتب التي ألفها مشايخ الإسلام في هذه المرحلة التجديدية نجد أن قسماً منها لم يتناول سوى الشعر والقسم الآخر أخرج رسائل صغيرة تحتوى على بعض المعلومات الغير مهمة.
المدارس الأجنبية:

ومن طرف آخر فقد بدأ عدد المدارس الأجنبية التي أسست من أجل الأقليات الغير مسلمة بالازدياد وخاصة بعد التنظيمات وصارت كأنها مؤسسات تعد الجواسيس الأجانب داخل البلاد. ورغم أن السلطان عبدالحميد الثاني اتخذ مختلف التدابير لمنع تطور

هذه المدارس إلا أن السلاطين الآخرين لم يهتموا بالموضوع بالدرجة المطلوبة لذلك لم تعاق حركة هذه المدارس.

وهذه المدارس التي كانت تعد أبناء الأقليات الغير مسلمة ليصيروا أعداءً للدولة صارت فيما بعد تقبل أبناء الاسر المسلمة لتعدهم لنفس الغاية، وقد نجحت في ذلك. وقد استفاد خريجو هذه المدارس من فرص تعلمهم اللغة الأجنبية وارتقوا إلى المناصب العليا في الدولة. وهكذا صارت الدولة العثمانية تحت نفوذ أوروبا النصرانية وعبارة عن دولة تقلد الغرب وتسير في مساره.

وقد انتشرت المدارس التبشيرية في بداية هذا القرن في الامبراطورية العثمانية حيث كانت توجد ٤٣ مدرسة رومية، و ٣٧ مدرسة أرمنية، و ١٣ مدرسة يهودية، و ١٢ مدرسة بروتستانتية. كما كانت توجد ٣٧ مدرسة فتحها الفرنسيون، و ٨٣ مدرسة فتحها الإنجليز، و ٧ مدارس فتحها الطليان، و ٧ مدارس فتحها الألمان، و ٧ مدارس فتحها النمساويون، و ٤٠٠ مدرسة فتحها الأمريكان^(١٤).

وخاصة فقد فتح الفرنسيون ثانوية Saint Benoit و ثانوية Saint Georges و ثانوية Saint Pulcherie و ثانوية Notre dame de Sionne و ثانوية Saint Joseph و ثانوية غلطة سراي. كما فتح الأمريكان ثانوية خربوط و ثانوية مرزيفون و ثانوية سيواس و ثانوية غازي عينتاب الأمريكية ومدرسة روبرت كولج التي تحولت فيما بعد إلى جامعة باسم جامعة البوسفور التي تركت آثاراً لاتمحي في الحياة الثقافية والسياسية

للبلاد. وذلك لأن معظم الموظفين في المراكز العليا للدولة منذ حوالي مائة سنة تقريباً هم من الذين تخرجوا من هذه المدارس.

التعليم الديني العالي في تركيا الحديثة:

تأسيس ثانويات الأئمة والخطباء:

بعد تأسيس الجمهورية التركية صدر قانون سنة ١٩٢٤م ينص على أن التربية والتعليم داخل الأراضي التركية سيتم من طرف وزارة المعارف. وتم إغلاق جميع المدارس الشرعية وانشأت بدلاً عنها ٢٩ مدرسة للأئمة والخطباء وكلية إلهيات في دار الفنون باستانبول. ولقد قامت هذه المؤسسة بنشاطات مفيدة جداً في مجال التعليم الديني العالي في تركيا. وذلك بواسطة الدراسات والبحوث القيمة التي قامت بها.

لكن الدولة لم تكن تعطى أية وظيفة لمتخرجي هذه المدارس. لذلك بدأوا بإغلاق بعضها في نهاية السنة الأولى من افتتاحها بحجة عدم الرغبة فيها. ورغم رغبة المواطنين في كثير من هذه المدارس فقد تم إغلاق جميع هذه المدارس بعد سنتين أو ثلاث سنوات من إفتتاحها باتخاذ بعض التدابير غير المباشرة. وأحضر مدرستين سمح لهما بالتدريس حتى تخريج بعض الطلاب فيها أغقتا في نهاية العام الدراسي ١٩٢٩-١٩٣٠م وأصبحت هذه المدارس في مدارج التاريخ.

وبموجب المادة الرابعة من قانون توحيد التدريسات فقد تم تأسيس كلية إلهيات تابعة لدار الفنون (جامعة استانبول) عام ١٩٢٤م. لكن هذه الكلية تعرضت لنفس عاقبة مدارس الأئمة والخطباء وتم إغلاقها باتخاذ تدابير غير مباشرة عام ١٩٣٣م. كما تم إلغاء درس العلوم الدينية من المدارس الثانوية عام ١٩٢٤م ومن المدارس المتوسطة عام ١٩٢٧م ومن المدارس الابتدائية ودور المعلمين ١٩٣٠م. وهكذا لم تبق أية مدرسة تقوم بالتربية والتعليم الديني في نظام التعليم التركي ولم يبق أي درس يقدم المعلومات الدينية الأساسية في التعليم الابتدائي والمتوسط وذلك منذ بداية الثلاثينات من القرن الحالي.

فتح ثانويات الأئمة والخطباء وتطورها:

ولما دخلت تركيا إلى الحياة السياسية الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية اضطر الحزب الذي نجح في الانتخابات عام ١٩٥٠م نتيجة الضغط الشعبي المتزايد لتطبيق المادة ٤ من قانون توحيد التدريسات مرة أخرى. وفي ١٧ تشرين أول ١٩٥١م تم فتح مدارس "الإمام خطيب" في ٧ ولايات. وعام ١٩٥٣م أضيفت إليها ٨ مدارس أخرى. وفي السنوات التي تلتها اضطرت الحكومة لفتح مدارس كثيرة بسبب الطلب الشعبي المتزايد عليها والضغط الشعبي على الحكومة من أجلها.

وبموجب المادة ٢٩ من قانون التعليم الوطني الأساسي الصادر عام ١٩٧٣م تم تغيير اسم هذه المدارس الى "ثانويات الإمام خطيب".

ورغم مرور ٤١ سنة على فتح هذه المدارس إلا أن الطلب الشعبي عليها لم ينقص بل ازداد باستمرار. وقد بلغ عدد هذه المدارس اليوم ٤٥٠ مدرسة وعدد طلابها حوالي ٥٠٠ ألف طالب.

ويدرس في هذه المدارس الى جانب القرآن الكريم واللغة العربية والتفسير والحديث والتاريخ الإسلامي وغيرها من العلوم الدينية، الرياضيات والفيزياء والكيمياء والهندسة وعلم الأحياء وعلم الاجتماع والتاريخ والجغرافيا وغيرها من العلوم الحديثة. والى جانب الإهتمام الكبير بتدريس اللغة العربية في هذه المدارس يتم تدريس اللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية.

تدريس اللغة العربية في مدارس الأئمة والخطباء:

إن ثانوية الأئمة والخطباء تعتبر المؤسسة المتوسطة الوحيدة في تركيا والتي تعلم اللغة العربية في مناهجها، حيث يدرس فيها في الإسبوع ثلاث ساعات.

وحسب رأينا أن تعليم اللغة العربية في ثانويات الأئمة والخطباء ينقصها شيئا رئيسيان:
الأول: الكتب التي يتم تدريسها.

حيث نجد أن الكتب التي تدرس في قسم المتوسط تم إعدادها من طرف هيئة وعليها الملاحظات التالية:

- ١- الكتب لم تكتب بأسلوب تقليدي أو بأسلوب عصري.
- ٢- جميع الدروس في الكتب ليست لها تطبيقات وتمارين كافية.
- ٣- الدروس ليست مرتبة بشكل جيد، حيث تدرس بعض المعلومات قبل أو بعد أوانها.
- ٤- يعلمون الطلاب قواعد النحو الغير ضرورية قبل تعليمهم أسس اللغة العربية. والكتب تهتم بشكل زائد بالقواعد، ولكن الأصل في الأسلوب المعاصر لتعليم اللغة هو تعليم القواعد اللازمة مع التمارين أثناء تعليم أسس اللغة، ثم يتم شرح هذه القواعد في درس القواعد مع اجراء التمارين الكثيرة.
- ٥- من الصعب مشاهدة الكلمات العربية المستخدمة في العصر الحالي.

وبإختصار فإن الطالب عندما ينهي هذه الكتب لا يستطيع عرض مشكلته ووضعه باللغة العربية كتابياً أو شفاهياً مهما كانت بسيطة. لكنه يستطيع تصريف الفعل الماضي والمضارع بسهولة لأنه يحفظها لكنه لا يستطيع استخدامها في الحياة العملية كتابياً ولا شفاهياً والطالب يعرف شيئاً ما من طرف ومن آخر لا يعرف شيئاً.

أما ملاحظتنا عن كتب القسم الثانوي فهي:

- ١- لقد تم اعداد كل كتاب من كتب الثانوية من طرف هيئة مستقلة. لكن المنطقي هو أن تقوم هيئة واحدة بإعداد كتب

المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية. وعدم التنسيق بين الهيئات أدى إلى وجود الفروق الشاسعة بين الكتب. وخاصة يشاهد هذا الفرق واضحاً بين كتاب الثالث المتوسط وكتاب الأول الثانوي. الطالب الذي يُنهي الثالث المتوسط لا يمكن أن يفهم كتاب الأول الثانوي.

٢- لقد تم إعداد مواضيع كتب الثانويات على أسس القواعد النحوية والتمارين قليلة جداً تكاد تكون معدومة وسطحية جداً. حتى أنهم أثناء شرح القواعد أحياناً لا يذكرون أمثلة عليها.

٣- ليس معروفاً سبب إختيار النص أثناء شرح الدرس، حيث لم تذكر أمثلة من النص أثناء شرح الموضوع، لذلك لا يفهم فيما إذا كان النص متعلقاً بالدرس أم لا.

٤- النصوص المختارة ثقيلة جداً ولا تتوافق مع الذي تعلمه الطلاب حتى تلك المرحلة لذلك لا يستطيع الطلاب فهمها، حتى أن المعلمين لا يستطيعون فهمها. لذلك اضطر لترجمة الكتب الى التركيبية من أجل المعلمين.

وبالنتيجة فإننا على قناعة أنه يجب إعداد كتب دروس اللغة العربية في القسم المتوسط والقسم الثانوي لمدارس الأئمة والخطباء من طرف هيئة مختصة يعرف أفرادها أسس التعليم العصري محققين بذلك الأهداف التالية:

- ١- فهم اللغة العربية عند الحديث العادي.
- ٢- أن يستطيع الطالب عرض مشكلته المتعلقة بالحياة اليومية باللغة العربية.
- ٣- ان يستطيع فهم النصوص باللغة العربية يتعلق بالحياة اليومية.
- ٤- ان يستطيع فهم النصوص المهنية بالاستعانة بالقاموس.
- ٥- ان يصل الى مرحلة يستطيع تقوية لغته العربية بنفسه.
- ٦- ان يستطيع قراءة النصوص المتعلقة بالحياة اليومية والتي تكتب دون تشكيل^(١٥).

ولمدارس الأئمة والخطباء تأثير كبير على الحياة الدينية والاجتماعية والفكرية في تركيا. والطلاب المتخرجون من هذه المدارس يواصلون دراستهم العليا في مختلف العلوم. وهذا النظام التعليمي الذي لم يشاهد مثله في العالم الإسلامي له جوانب إيجابية وجوانب سلبية، إلا أن له فائدة كبيرة في انتشار المفهوم الذي يسعى لإيجاد الحلول المتوافقة مع الفكر الإسلامي للمشكلات التي تواجهها تركيا المعاصرة.

ومن جانب آخر فبعد انتقال تركيا إلى الحياة الديمقراطية وانتشار الحرية في البلاد أدى ذلك إلى توجه الشعب نحو الإسلام وخاصة في جنوب وشرق الأناضول، وبدأت المدارس القديمة الغير نظامية بنشاطاتها من جديد وتم توظيف الخريجين فيها في رئاسة الشؤون الدينية التركية.

ورغم أن التعليم في المدارس التقليدية انتشر في المرحلة الأخيرة من طرف الطرق الصوفية والجماعات الإسلامية، إلا أن موضوع مدى مقاومتها لمشكلات الحياة المعاصرة سيبقي موضوع نقاش.

كليات الإلهيات (كليات الشريعة):

ومن ناحية أخرى تم إعداد منهاج تدريس الدين في كلية الإلهيات التي أسست سنة ١٩٤٩م في جامعة أنقرة.

وكانت هذه الكلية تقبل الطلاب المتخرجين من الثانويات الحكومية فقط. لذلك كان مستوى التعليم فيها ضعيف.

وفي عام ١٩٥٩م أسس المعهد الإسلامي العالي في استانبول وكان منهجه التعليمي منهجاً متخصصاً، وارتفع عدد هذه المعاهد الى ثمانية معاهد ثم أضيفت اليها كلية العلوم الإسلامية في جامعة أتاتورك بمدينة أزمير.

وفي سنة ١٩٨٢م أجريت بعض التعديلات الجديدة على النظام التعليمي حيث ربطت جميع مؤسسات التعليم العالي بالجامعات وتغيرت أسماء هذه المعاهد الى كليات وأصبح عددها في يومنا هذا إحدى وعشرون كلية.

وبعد إجراء التغييرات في مختلف مراحل كليات الإلهيات

جعلت فيها الأقسام التالية:

أ- قسم العلوم الدينية الأساسية:

ويدرس في هذا القسم التفسير، والحديث، وعلم الكلام،
والفقه، واللغة العربية وآدابها، وأصول الحديث، وأصول
التفسير، وأصول الفقه.

ب- قسم الفلسفة والعلوم الدينية:

ويدرس في هذا القسم الفلسفة الإسلامية، والفلسفة الدينية،
وتاريخ الفلسفة، والمنطق، والتعليم الديني، وعلم النفس
الديني، وعلم الاجتماع الديني.

ج- قسم التاريخ الإسلامي:

ويدرس في هذا القسم التاريخ الإسلامي، والحضارة
الإسلامية.

كما توجد مناهج تعليمية عليا لإعداد الخبراء والمتخصصين
ولدراسة الماجستير والدكتوراه في العلوم المذكورة أعلاه.

ويوجد اليوم في تركيا حوالي ٥٠٠٠ مدرسة لتعليم القرآن
رسمية وحوالي ٥٠٠٠ مدرسة أخرى غير رسمية.

تقويم المناهج التعليمية:

وكما بيّننا بأن مدارس الأئمة والخطباء وكليات الإلهيات
كان لها دوراً كبيراً ومهماً في توجيه الحياة الدينية والفكرية في
تركيا، وهي تمثل نموذجاً جديداً لتوحيد العلوم الدينية والدينيوية،
ومع هذا لا يمكن القول بأن هذه المؤسسات أعطت نتائج كافية
وبشكل إيجابي كامل.

ويمكننا أن نذكر بعض النتائج الإيجابية والتي حققتها هذه المؤسسات وهي:

- ١- تزويد الشعب بالمعلومات الدينية الصحيحة والتي حُرِّمَ منها لفترة طويلة.
- ٢- انتشار مفهوم الإسلام الصحيح بعيداً عن البدع والخرافات.
- ٣- أثبتت هذه المؤسسات بأنه لا يمكن تطور العلوم الإسلامية بالأساليب القديمة، ويجب الاستفادة من الأساليب المعاصرة في البحث والدراسة.
- ٤- التعرف على إحتياجات الإنسان المعاصر، ووضعها في عين الإعتبار وإيجاد الحلول الإيجابية لمشكلاته.
- ٥- مخاطبة جميع طبقات المجتمع التركي، ونشر الوعي الإسلامي في المجتمع.

كما يمكننا أن نلخص النقاط السلبية لهذه المدارس والناجمة بسبب الأوضاع الخاصة بها وبسبب الوضع العام في العالم الإسلامي بمايلي:

- ١- عدم الإهتمام بالإختصاص.
- ٢- صعوبة المناهج مما أدى الى ضعف في الإختصاص نفسه.
- ٣- عدم وجود الإمكانيات من أجل تقديم المصادر والمراجع الإسلامية الأساسية والتي يحتاجها الطلاب إحتياجاً ماساً.
- ٤- عدم وجود روابط قوية بين المؤسسات التعليمية العالية في العالم الإسلامي.

٥- عدم تطوير مهارة التفكير والإبداع بشكل موضوعي للأحداث المحلية واليومية.

سبل مقترحة للإصلاح:

ولكي نقضي على هذه السلبيات الموجودة ونرفع من مستوى هذه المؤسسات التعليمية لابد من القيام بالإصلاحات التالية والتي تهدف الى النهوض بالمناهج التعليمية الى المستوى المطلوب وهي:

- ١- إعادة النظر في مناهج المؤسسات التعليمية.
- ٢- إعداد مناهج متطورة جديدة تناسب إحتياجات الطلاب والمجتمع.
- ٣- إتباع اسلوب عقلي وتطبيقي أثناء إعداد هذه المناهج.
- ٤- إعداد مناهج تطور المهارات وقوة الإبداع عند كل شخص بدلاً من المناهج المعتمدة على التكرار والحفظ فقط.
- ٥- إعداد العقلية التي تستطيع ايجاد الحلول المناسبة بالبحث في المصادر الأساسية بدلاً من العقلية التقليدية العمياء.
- ٦- الإهتمام بالفكر الإسلامي وتطوير مهارة المقارنة بين الإسلام والمذاهب الفكرية الأخرى.
- ٧- يجب إتباع الأساليب المعاصرة في تعليم اللغة العربية وآدابها حتى يستطيع الطالب الإستفادة من المصادر الإسلامية الأساسية.

- ٨- تأمين إمكانية ذهاب بعض الطلاب الى البلاد الإسلامية،
والعربية، وإقامتهم فيها ولو لفترات قصيرة من أجل معرفة
المشكلات والتطورات في هذه البلاد.
- ٩- تأمين إمكانية ذهاب بعض الطلاب الى البلدان الأخرى الغير
إسلامية وإقامتهم فيها ولو لفترة قصيرة، لمعرفة الإيجابيات
والسلبيات في أديان هذه البلدان ومعرفة أفكارهم.
- ١٠- تأمين الإمكانيات المادية الكافية لرفع المستوى المادي
للمدرسين في هذه المؤسسات التعليمية الى مستوى أقرانهم
في دول العالم، والسعي لتعليمهم اللغات الأجنبية المختلفة.
- ١١- اعداد منهج جديد لتعلم اللغة العربية وفق الأساليب العلمية
الحديثة.
- ١٢- عمل دورات خاصة لأساتذة اللغة العربية من أجل رفع
مستواهم العلمي.
- ١٣- تطوير ملكة التفكير الحر، والتعبير بحرية عن الفكر عند
أساتذة هذه المؤسسات، وإنقاذهم من الوضع التقليدي
الخالي من وجهات النظر والنقد.
- ١٤- القيام باللقاءات والندوات والمؤتمرات وتبادل المعلومات مع
الزملاء العاملين في المؤسسات التعليمية وشبه التعليمية.
- ١٥- تبادل المعلومات والخبرات مع الدول الإسلامية الأخرى.

هوامش

- ١- عثمان أركين، تاريخ المعارف في تركيا، ٩٢.
- ٢- عطائي، حدائق الحقائق، مج ١، ص ٣٢.
- ٣- اسماعيل حقي اوزون جارشيلي، التاريخ العثماني، مج ١/٣، ص ١٢٣-١٢٤.
- ٤- عطائي، حدائق الحقائق، مج ١، ص ٢٧٨، وص ١٥٤، وص ٢٩٦،
وص ٤٢٨، وص ٩٥٦، الخ.
- ٥- قوجي بك، رسالة، ص ٣٣-٣٧.
- ٦- كاتب جلبي، كشف الظنون، مج ١، ص ٦٨١.
- ٧- كاتب جلبي، ميزان الحق في اختيار الأحق، ص ١٩٦.
- ٨- داماد ابراهيم باشا: كان الصدر الأعظم زمن السلطان أحمد الثالث بين عام
١٧٢٣-١٧٣٠.
- ٩- شهاب الدين تكين داغ: جامعة استانبول في الذكرى الخمسين للجمهورية
التركية، ٣٢، استانبول ١٩٧٣م.
- ١٠- مصطفى صبري أفندي، المجددون الدينيون، ٢١٦، مطبعة الأوقاف، استانبول
١٣٣٨-١٣٤٠.
- ١١- مصطفى صبري أفندي، بيان الحق، المجلد ٥، العدد ١٠٦، ص ١٩٠٠،
١٦ ربيع الآخر ١٣٢٩هـ استانبول. كما أن الكتاب الآخرين في المحلة التي
أسسها مصطفى صبري تطرقوا النفس الموضوع وعرضوا آراء مشابهة لآراءه
حيث قالوا: "ان الإدارة المنحوسة السابقة التي استمرت اكثر من ثلاثين سنة -
يقصد زمن السلطان عبدالحميد - لا تريد أن يكون افراد الأمة أصحاب أفكار
منورة، فقد كان أول هجوم من الحكومة المستبدة على مدارسنا الشرعية
القديمة التي هي منابع العلم والعرفان منذ القديم" (بيان الحق، مجلد ٢، العدد
٥١، ص ١٠٧٩، ٢ ربيع الأول ١٣٢٨هـ. كما قال آخريين: "ومع الأسف
الشديد إننا نشاهد حكومتنا منذ ستين سنة تحاول القيام بالتجديد في مختلف
الأمور الإدارية لكنها تركت المعارف الإسلامية في انحطاطها الطبيعي حتى

أنها ربما تكون قد أنزلت عليها ضربة المتولي لتسريع انحطاطها، وقد بدأت البحث عن التريبة الفكرية لبلادنا في نقاط وسبل أخرى، وقد وقعت الهيئة العمومية في الخطأ الفاحش حتى صارت كالرجل الذي فقد توازنه كلما حاول القيام سقط مرة أخرى، وبتكرار هذه الحركة أصبح معطلاً ومثولاً عن الحركة" (محمد فاطن، نفس المصدر السابق، المجلد ١، العدد ١٦، ص ٣٥٩، ٢٥ ذي الحجة ١٣٢٦هـ، استانبول).

- ١٢- بكر قارلغا، خير الدين التونسي، ص ١١٦-١٢٣.
- ١٣- شهاب الدين تكين داغ، جامعة استانبول في الذكرى الخمسين للجمهورية التركية، ص ٣٥.
- ١٤- إيلك نور حيدر أوغلو، المدارس الأجنبية في الامبراطورية العثمانية، ص ٩٥-١٠١، انقره، ١٩٩٠م.
- ١٥- المنهج الدراسي لثانويات الأئمة والخطباء، المديرية العامة للتعليم الديني، مطبعة وزارة التعليم الوطني، انقره، ١٩٨٥م.

